

Distr.: General
15 June 2015
Arabic
Original: Arabic

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السبعون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البند ١٠٧ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهتان إلى
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية
السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

ارتكب إرهابيو تنظيمي "جبهة النصرة" و "حركة أحرار الشام"، مساء يوم
الأربعاء ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مجزرة مروعة بحق أهالي قرية "قلب لوزة" في ريف
إدلب، حيث أقدم إرهابيو هذين التنظيمين الإرهابيين التكفيريين، المرتبطين بنظامي آل سعود
وأردوغان، على قتل وذبح عشرات المدنيين، كان من بينهم رجال دين وأطفال، وأحرقوا
عشرات المنازل. وستقوم الحكومة السورية بموافاة مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة
بالمعلومات المتعلقة بمؤلاء الضحايا المدنيين الأبرياء.

تأتي المجزرة الجديدة، التي استهدفت قرية "قلب لوزة" الآمنة، استمراراً لسلسلة
الأعمال الإرهابية الممنهجة التي استهدفت الشعب السوري بجميع مكوناته، والتي
امتدت على طول الخارطة السورية، من حلب شمالاً، وبصرى الشام جنوباً، ومرورا
بـ "اشتريق" في ريف إدلب و "المبوعة" في ريف حماة و "تدمر" في محافظة حمص
و "عدرا العمالية" و "معلولا" بمحافظة ريف دمشق، وغيرها في الكثير من المدن والقرى
السورية، جرائم ضد الإنسانية نفذتها الجماعات الإرهابية المسلحة، التي يجمع فيما بينها فكر
ظلامي أساسه وإيديولوجيته تكفير الآخر، أيا كان، تنفيذاً لمخططات خارجية، تهدف إلى



بث الفرقة والقطيعة والحقد والتطرف والتعصب والكرهية بين أفراد المجتمع السوري الواحد. وتكرر حكومتي بأن هذه الجرائم الإرهابية المشينة بحق الإنسانية ما كانت لتتم لولا استمرار الأنظمة الحاكمة في كل من السعودية وقطر وإسرائيل والأردن وتركيا بتقديم السلاح والمال والعتاد والمأوى والتدريب للجماعات الإرهابية المسلحة، وذلك في انتهاك سافر مستمر لقرارات الأمم المتحدة، لا سيما قرارات مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب. وهنا تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية، نيابة عن شعبها وعن كل من يكافح ضد الإرهاب، على أن الصورة أصبحت أكثر من واضحة في سورية والمنطقة عموماً، وأن الدول والمنظمات الدولية المختلفة أصبحت أمام خيارين لا ثالث لهما، إما الوقوف مع سورية وشعبها وقيادتها في نضالهم ضد آفة الإرهاب وفي هذا تأكيد على صدقها في مكافحة الإرهاب واجتثاثه، وإما الوقوف إلى جانب الإرهاب والإرهابيين والاستمرار في دعمهم، وتحمل مسؤولية ذلك أمام شعوبها وأمام الرأي العام العالمي.

إن ما يبعث على القلق هنا، هو إصرار بعض الدول، خدمة لمصالحها الضيقة القاصرة، على وصف التنظيمات الإرهابية بأنها "جماعات معارضة مسلحة معتدلة"، وذلك في محاولة فاشلة لإضفاء الشرعية على عصابات امتهنت القتل والذبح وأكل لحوم البشر ونشر الدمار والخراب أينما حلت، بهدف إخراجها من قوائم مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب. إن ما يدعو إلى الاستغراب هو ذلك الصمت المطبق لبعض أعضاء مجلس الأمن إزاء هذه الجرائم الإرهابية الموصوفة التي ترتكب في سورية، والتي أجمعت الدول والمجتمع الدولي على إدانتها.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية، إذ تؤكد تصميمها على الاستمرار في محاربة الإرهاب، وعزمها على متابعة واجبها الوطني بالدفاع عن الشعب السوري وحمايته، فإنها تدعو مجدداً لمجلس الأمن والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى إدانة هذا العمل الإجرامي، وإلى قيام مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته عبر تفعيل تنفيذ قراراته المعنية بمكافحة الإرهاب، ولا سيما القرار رقم ٢١٧٠ (٢٠١٤)، ورقم ٢١٧٨ (٢٠١٤)، ورقم ٢١٩٩ (٢٠١٥)، وإلى اتخاذ كافة التدابير الفورية الرادعة بحق الأنظمة الداعمة لهذه الجماعات الإرهابية المسلحة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم